(ترجمة)

خطاب الرئيس

يواخيم غاوك

رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية

أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

في 25 فبراير / شباط 2013

في جنيف

معالي المفوضة السامية،

سيادة الرئيس،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة الكرام،

"إن الاختبار الحقيقي لمصداقية مجلس حقوق الإنسان سوف يكون استخدام الدول الأعضاء له". مازالت تلك الكلمات للسيد كوفي عنان، الأب الروحي لمجلس حقوق الإنسان، يملأ صداها جنبات هذه القاعة، معبرةً عن الآمال التي يعلقها الكثيرون على تلك المؤسسة، ومحركةً – كما آمل – قلوب وعقول حضراتكم.

يُعتَبَر مجلس حقوق الإنسان محلاً للمسئولية والتي أشعر أنا أيضاً أنها تقع على عاتقي. حضرات السيدات والسادة الأفاضل، يشرفني ويسعدني أن تتاح لي اليوم فرصة أن أقف ههنا أمام حضراتكم.

قد عَهَد المجتمع الدولي إليكم بأسمى ما تملك البشرية وأكثر ما تملكه هشاشةً، حيث يتسنى لحضراتكم بل ويتعين عليكم التصرف نيابة عن البشرية كلها إذا ما عجزت الدول عن تحمُّل مسئولياتها في الالتزام بحقوق الإنسان أو تقاعست عن أداء واجباتها في حماية مواطنيها. فهذا هو المكان الذي يتم فيه تناول قضايا محددة،

قد تكون في بعض الأحيان أيضاً مثيرة للجدل، عندما يحدث انتهاك للحقوق الأساسية للإنسان. وقد أثبتم أنه لا يمكنكم تَقَبُّل أية تصرفات تهين كرامة الإنسان، فكَوّنتم على سبيل المثال لجنة التحقيق الدولية حول الصراع في سوريا. وأنا أرى أن هذا المجلس لديه إمكانية القيام بمساع أكثر من هذا القبيل، بل وهذا ما أتمناه شخصياً.

إن من يسعى إلى دعم وتعزيز حقوق الإنسان لا يجب أن يخشى الرقابة العامة. ويقوم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في هذا الصدد بدور هام من خلال مراقبة لمدى احترام حقوق الإنسان في كافة الدول دون تمييز. كما يتيح لمن يدافعون عن حقوق الإنسان وللمنظمات غير الحكومية الفرصة ليُسمِعوا أصواتهم للرأي العام من أجل التعريف بأية انتهاكات تحدث. إن اضطلاع مجلسكم الكريم بمهامه في تلك الشفافية المتناهية يُعتَبَر خطوة هامة إلى الأمام، حيث يتسنى للجميع متابعة النقاشات ونتائجها وكذلك الإطلاع عليها في أي وقت على شبكة الإنترنت.

وتزداد أهمية الدور الذي يلعبه المجلس حيث نلاحظ أن حقوق الإنسان تُعتبر جزءاً من النظام القانوني للكثير من البلدان ومبدأً أخلاقياً معترفا به، ولكن بالرغم من ذلك يتم انتهاكها في الواقع وتجاهلها في العديد من الأحيان. أذكر في هذا الصدد عقوبة الإعدام والتي أعمل بشدة من أجل إلغائها. كما أذكر التعذيب والعنف ضد المرأة والحبس التعسفي وحالات الاختفاء وترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان. وأذكر أيضاً اضطهاد الأشخاص على أساس انتمائهم لجماعة دينية أو التمييز على أساس اللون أو الأصل. فكل هذا ليس تاريخاً بائداً، بل هو الواقع المرير. لكنني أرى أنه يمكن بل ويجب أن يصبح تاريخاً!

إن تاريخ حقوق الإنسان هو أيضا في المقام الأول تاريخ الكفاح من أجل إنفاذ تلك الحقوق. فقد كان ولا يزال في كل مكان أعداد لا تحصى ممن يمتلكون الشجاعة ليدافعوا عن الحريات الأساسية وعن حقوق الإنسان.

أنا شخصياً خَبِرت معنى أن يتم تقييد الحريات الأساسية. فقد عشت في الجمهورية الألمانية الديمقراطية حينما كانت – مثل غيرها من الأنظمة الشيوعية الأخرى في وسط وشرق أوروبا – دولة تعترف رسمياً على الورق بحقوق الإنسان ولكنها عملياً تدوس الحريات المدنية بالأقدام. كما إنني أعرف أهمية قيام المجتمع الدولي بمحاسبة تلك البلدان ومعنى ذلك بالنسبة لشعوبها التي عاشت تحت وطأة انتهاكات حقوق الإنسان وكيف يكون ذلك مشجعاً لهم. أنا أذكر جيداً الأثر الذي تركته وثيقة هلسنكي في عام 1975. فبالرغم من أن وثيقة هلسنكي النهائية ليست ميثاقاً دولياً ملزماً قانوناً، بل وتُعد "فقط" تعهداً من الدول الموقعة عليها، إلا أن الأنظمة الشيوعية في وسط وشرق أوروبا قامت أيضا بالتوقيع عليها، وبالتالي فإننا كمواطنين ومواطنات حصلنا من خلالها على الأقل على وثيقة نستند إليها عند المطالبة بحقوقنا التي اعترف بها القائمون على الحكم أمام الرأي العام

العالمي. ومع أن الحكام ما انفكوا ينكرون ارتباطهم بأية التزامات تجاهنا – معللين ذلك بسعي الغرب إلى فرض هيمنته أو بالصراع بين الأنظمة أو بالمصالح الوطنية العليا، إلا إننا عندما كنا نطالب بحقوقنا كنا نلاحظ القلق وفي بعض الأحيان أيضاً الخوف في أعينهم – الخوف من فقدان سلطتهم.

في ضوء تلك التجربة أهيب بحضراتكم أن تذكروا دوماً أثناء أداء مهامكم الأشخاص الذين يعانون في ظل حكم ينتهك الكرامة الإنسانية؛ فأنتم حُماتهم وأنتم تمنحونهم القوة من أجل نضالهم في سبيل حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

يمكننا اليوم استشعار هذا الخوف الذي ذكرته تواً في العديد من المواقع. وأنا أقول لكل حاكم يُشَكِك في المطالبة بحقوق الإنسان العالمية ناعتاً إياها بالـ"إمبريالية الغربية" – أقول له: إن تلك الحقوق لها أصولها في مختلف الثقافات الموجودة في عالمنا. كما إن لها في الوقت ذاته أسس في المواثيق والمعاهدات الدولية. أضف إلى ذلك: إن شعبكم – كشعوب كل بلدان الأرض– يتقن لغة حقوق الإنسان أفضل إتقان!

قبل عشرين عاماً قام المجتمع الدولي بالتأكيد مجددا بصورة واضحة على التزامه بحقوق الإنسان من خلال إعلان فيينا والذي سوف تتناوله حلقة النقاش التالية. بالرغم من ذلك، مازالت هناك بين الحين والآخر محاولات لتبرير الانتهاكات ضد حقوق الإنسان عن طريق الإشارة إلى "العادات الثقافية" أو "القيم التقليدية". إلا أنه أينما يتعرف الأشخاص على حقوقهم الفردية ويدركون حقهم في السلامة الجسدية، فإنهم لن يقبلوا تلك الإشارة إلى التقاليد كذريعة لتبرير الانتهاكات. فبصرف النظر عن الثقافة التي ينتمي إليها الإنسان، فالتعذيب يقتل ويجرح ولا يمكن أبداً أن يكون مقبولاً. لا يمكن أن نقبل بالرقابة على الصحافة ولا بتقييد حرية الرأي. كما لا يمكن أن نقبل بالزواج القسري ولا بختان الإناث. فقد أصاب نيلسون مانديلا المناضل العظيم من أجل الحرية في جنوب إفريقيا – أصاب عندما قال: "إن حرمان الأشخاص من حقوق الإنسان يتساوى والطعن في إنسانيتهم." فاحترام كرامة الإنسان يجب أن يكون هو المبدأ الأسمى الذي يتبعه مجلسكم.

الثقافة دائماً من صنع الإنسان وهو يؤثر فيها ويطورها ويغيرها باستمرار. على هذه الخلفية تسعدني وتشجعني تلك الحوارات المجتمعية التي توسِع نطاق حقوق المرأة كتلك التي نراها اليوم في الهند وفي مصر وفي بعض الدول الأخرى، وأيضاً المناقشات حول مساواة المثليين جنسياً والتي تدار في عدد متزايد من دول العالم.
احتاجت ألمانيا لوقت طويل للقيام بتلك المناقشات وللتطوير من ثقافتها على هذا النحو. لكن مجتمعنا كان مستعداً لتغيير تلك الموروثات البالية في ضوء حقوق الإنسان العالمية. ونحن نود أن نشجع الآخرين أن يحذوا حذونا.

أنا أقصد بذلك خاصة المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية، فهي تحتاج إلى تغيير تدريجي ولكن شامل من أشكال الحكم الاستبدادي نحو الحكم الديمقراطي. وأنا على قناعة من أن المزيد من المشاركة السياسية من قِبَل المواطنات والمواطنين سوف يؤدي إلى احترام حقوق الإنسان. ومن ثم فأنا أدعم تلك الحوارات المجتمعية، فهي تواجه الحكام بالمعاهدات الدولية العالمية وبالمعايير والقيم المُلزِمة والمنصوص عليها في تلك المعاهدات!

هناك أمر آخر يهمني التطرق إليه وهو أن حقوق الإنسان ليست فقط عالمية ولكنها أيضاً غير قابلة للتجزئة. فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يجوز فصلها عن الحريات السياسية والمدنية.
من أجل حياة إنسانية كريمة يجب أن تتوفر الاحتياجات الأساسية للإنسان مثل المأكل والمشرب والصحة والمسكن. لكن المشاركة السياسية وحرية الرأي والعقيدة والتجمع وأيضاً الحماية القانونية الفعالة كلها لازمة لتحقيق الحياة الإنسانية الكريمة. فلا يجوز قطعاً المساومة على تلك الحقوق تحت شعار: سوف نشبع اليوم الرغبة في الطعام ، أما الرغبة في حرية الرأي والمساواة فسوف نستجيب لها لاحقاً.

إن تاريخ إنفاذ حقوق الإنسان يضم العديد من الفصول لكنه لا نهاية له. فأينما ينجح إنفاذها يجب العمل على حفظها. كمؤيد للديمقراطية وحقوق الإنسان أقول: على الأنظمة الديمقراطية أيضا أن تَمثُل للسؤال عما إذا كانت تجعل من حقوق الإنسان أمرا نسبيا سواء كان ذلك لأسباب سياسية خارجية أو اقتصادية أو لأية أسباب أخرى.

في اعتقادي، إن دفاع دولة ما عن حقوق الإنسان تتأكد مصداقيته عندما تكون الدولة على استعداد لأن يتم تقييم ما حققته في هذا المجال بعين ناقدة من الآخرين. سوف يَمثُل بلدنا هذا العام وللمرة الثانية لعملية الاستعراض الدوري الشامل. فالتقييم النقدي الذي يقوم به الآخرون يساعدنا على أن نحسن من أنفسنا.

بلدنا ألمانيا هو بلد غني بالتنوع. ونحن نود أن نعيش سوياً في احترام متبادل، بغض النظر عن أصولنا وعقائدنا. أنا شخصياً أرغب في المساهمة في تحسين هذا التعايش أينما أتيحت لي الفرصة. فقد قمت مثلاً قبل بضعة أسابيع بزيارة إلى أحد الملاجئ المخصصة لطالبي اللجوء بالقرب من برلين وتحدثت هناك مع بعضهم من الكبار والأطفال. إن بلدنا يلتزم بالاتفاقات الإنسانية في مجال قوانين اللجوء وحماية اللاجئين. قد يكون ورد إلى علمكم أن سلسلة من جرائم القتل ذات الدوافع العنصرية وقعت في ألمانيا قبل عدة سنوات ولم يتم كشفها لمدة طويلة. والآن وقد انتهت تلك الجرائم مازالت المناقشات مستمرة حول كيفية تعامل بلدنا معها. وفي هذا

الإطار دعوت مؤخراً ذوي الضحايا وقلت لهم: إن الثقة في حماية دولتنا لمن يعيش على أرضها يجب أن يكون أمراً يعتمد عليه الجميع.

سيداتي وسادتي،

يمكنكم الثقة في أن ألمانيا لن تَكُف عن دعم عملكم، عمل مجلس حقوق الإنسان وسوف تعزز بصورة خاصة التفاهم بين المناطق المختلفة. إنني على أتم ثقة من أن عملكم وما تقومون به في هذه القاعة قادر على إعطاء حافز قوي للكفاح من أجل العدالة والحرية وضد الجوع والفقر، مما يستحق احترام العالم كله. إن هناك أربعة مبادئ أساسية ذات أهمية قصوى في هذا الشأن بالنسبة لي ولبلدي:

- أهيب بكم أن تتطرقوا بوضوح وصراحة لأية انتهاكات لحقوق الإنسان دون أية حسابات أو تقديرات ودون النظر لحجم البلد الذي تتحدثون عنه أو لأهميته، حتى وإن كان ذلك قد يعني في بعض الأحيان انتقاد الجيران أو الأصدقاء. وعلى جميع أعضاء المجلس أن يكونوا قدوة في هذا الصدد.
- كما أهيب بكم أيضاً للتحرك بسرعة لدرء انتهاكات حقوق الإنسان. يتعين على مجلسكم توسيع دوره الهام "كنظام إنذار مبكر" على الصعيد الدولي.
- أهيب بكم أيضاً لتشجيع الحكومات على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان عند حدوثها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع تكرارها. تشهد شعوب دول أوروبا الشيوعية سابقاً وجنوب إفريقيا وأيضاً شعوب دول أمريكا اللاتينية على جدوى تلك العملية والتي كثيراً ما تكون مؤلمة، لكنها لازمة للوصول إلى التصالح الذي لا يتحقق إلا بتحمل المسئولية عما حدث. هذا هو السبيل الوحيد لترسيخ السلام المجتمعي ودفع الحرية والأمن والرخاء للإزدهار.
- وأخيراً، أهيب بكم أن تعتبروا المنظمات غير الحكومية شركاء وليس خصوما لكم. فمنظمات حقوق الإنسان تكشف عن الأوضاع المتدنية وتقدم المشورة للحكومات وتعمل على إذكاء الوعي المجتمعي بقيمة حقوق الإنسان. يساهم النشطاء العاملون في تلك المنظمات في رفعة كل دولة، شأنهم شأن سيادة القانون والإعلام الحر.

ومن ثم يسعدني جداً وجود ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان في هذه القاعة. أنا أشكركم من كل قلبي على مجهودكم وشجاعتكم!

تحتاج حقوق الإنسان لمن يحميها وتحتاج لمن يدافع عنها. قد ترفض الحكومات النقد في بعض الأحيان، ولكن هذا لا يعطيها الحق في ترهيب منتقديها أو إساءة معاملتهم أو حتى قتلهم. فالدول التي تكبح النقد تبقى – أو تصبح – دولاً لا تحترم سيادة القانون.

حضرات السيدات والسادة،

إن حقوق الإنسان ستظل من وجهة نظري الأساس لتعايش أي مجتمع بشري والمقوم الرئيسي الذي يتيح لنا استخدام إمكانياتنا البشرية العظيمة من أجل تغيير حياتنا للأفضل.

لذا فإن زيارتي لمجلسكم اليوم تشكل بداية لسلسلة من الزيارات التي سوف أقوم بها لعدد من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان. ففي شهر أبريل/ نيسان سوف أزور مجلس أوروبا في ستراسبورغ وبعدها المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وفي ألمانيا أيضاً، سوف أثير موضوع حقوق الإنسان ساعياً لإشراك المواطنين في هذا الحوار.

إن احترام كرامة الإنسان وإعمال حقوق الإنسان – هذا مشروع مستمر. وأنا كمواطن وكرئيس لبلدي أتبنى هذا المشروع. لا تَدَعوا حجم هذه المهمة يثبط عزيمتنا. فقد رأيت مع الكثيرين كيف يمكن لأشخاص قد يبدون مغلوب على أمرهم أن يسقطوا دولة طاغية مهينة للإنسانية، بل ونظاماً كاملاً أو حتى إمبراطورية بأسرها.وتعلمت أننا معاً يمكننا أن نحدث فارقاً وأن نجعل العالم مكانا أكثر إنسانية. وعرفت أن من يتجاهل نداء حقوق الإنسان سوف يجد نفسه عاجلاً أم آجلاً على الجانب الخاسر من التاريخ.

وعليه فأنني أتمنى لمجلس حقوق الإنسان النجاح الدائم لمساعيه الرامية لتمكين كل البشر في جميع أنحاء المسكونة من أغلى ما يمكن لبشر أن يملكه في مجتمعه وهو حقوق الإنسان.